الافتتاحية ..

كيف نفهم العلاقة بين الدين والعلوم الغربية وكيف نستفيد منها؟

د. هشام المكي: مدير التحرير

يسود الاعتقاد عند كثير من الباحثين والمثقفين العرب والمسلمين بأن العلم في الغرب منفصل عن الدين، وأن الخطاب العلمي خطاب عقلاني منهجي، في حين إن الخطاب الديني هو خطاب بعيد عن العقلانية ويعادي التفكير. لهذا نسمع بين والحين والآخر دعوات من بعض الجهات إلى تحجيم الدين، وعدم إقحامه في المجال العلمي على أساس تباين المجالين وانفصالهما إلى درجة التعارض. وحتى وإن صح هذا الأمر في السياق الغربي، فهل فعلا ينفصل العلم الغربي جذريا عن الدين الغربي؟

نسائل في هذا العدد عمق العلاقة بين الدين والعلم الغربيين، بحيث لا نركن إلى التعارض والانفصال الظاهرين، بقدر ما نحاول الغوص في الأساس الإبستمولوجي لنماذج من العلوم الغربية؛ خصوصا وأن دواعي الارتياب في تلك العلاقة كثيرة ومتنوعة وواضحة للعيان: فبالموازاة مع نشأة العلوم الحديثة، سادت في الأوساط العلمية استعارتان معرفيتان اثنتان؛ فابتداءً من القرن السابع عشر، وفي عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، كانت استعارة الجسم الحي قد بدأت تتخلل الأدبيات السياسية في أوروبا؛ إذ كانت هذه الأدبيات تنطلق من تشبيه الروابط التي تجمع بين السلطة الملكية ورعاياها، بالروابط العضوية التي تنظم عمل الجسم الحي، حيث تم تشبيه المؤسسة الملكية بالقلب، الذي يمثل المركز، وتلتقي فيه كل الأوعية الدموية، وهو التشبيه الذي ارتكزت عليه مجموعة من الأدبيات والمشاريع في تلك الفترة. أما الوظيفة التواصلية، أي الربط بين أعضاء الجسم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي تبعا لمجال التشبيه، فتقوم بها النقود، حيث يتم تشبيه النظام التجاري بالدورة الدموية.

ومثال ذلك ما قام به الطبيب الفرنسي «فرانسوا كيسني» (François Quesnay) الذي بدأ حياته طبيبا لامعا، ليتجه في آخر سنوات عمره نحو مجال الدراسات الاقتصادية، وطبعا سيحمل معه أفكاره واستعارته «العضوية» عن الجسم الحي إلى مجال الاقتصاد؛ حيث حاول «كيسني» أن يرسم صورة هندسية للحركة النقدية أو حركة الثروات عموما، منطلقا من تصوره لحركة المجال الاقتصادي **كنظام** متكامل، يحمل الكثير من التشابهات مع **النظام الدموي**

للدورتين الدمويتين الصغرى والكبرى، والذي اكتشفه وليام هارفي (William Harvey) قبله بنحو قرن ونصف.

فاستعارة الجسد إذن ليست صدفة، وهذا ما يؤكده انتشارها الكبير في مجالات معرفية متعددة، بل هي انعكاس للنزعة العلمية والتجريبية المتنامية حينها، ومظهر للتفكير العقلاني القائم على التحليل والمقارنة.

وإضافة إلى استعارة الجسد، وبدءا من القرن الثامن عشر، ستحضر استعارة أخرى إلى جانبها بشكل متوازٍ، يتعلق الأمر باستعارة الآلة: وكالعادة يتم النظر إلى المجتمع كآلة وإجراء المقارنات اللازمة لتبرير ذلك. **وهنا لا بد من لفت الانتباه إلى ملاحظتين أساسيتين:**

- **تتعلق الأولى** بالعلاقة التبادلية بين الاستعارتين: إذ يتم الانطلاق من الجسد، وتشبيه الآلة بالجسم العضوي، ثم نعود مرة ثانية للانطلاق من الآلة لتشبيه الجسم الحي بها... ولكثرة عمليات تبادل الأدوار هذه، اختفت لحظة الانطلاق الأولى؛ فحتى ولو كنا نخمن منطقيا أن الجسد وإدراكه موجودان طبعا قبل الآلة، فإن التفكير العقلاني الذي أسس لهذه التفسيرات لم يظهر إلا في وقت متأخر من التفكير الغربي، بشكل متواز إلى حد ما مع العصر الصناعي، لكن عموما تبدو الاستعمالات الأكثر وضوحا لاستعارة الآلة مرتبطة أساسا بالقرن الثامن عشر.

- **الملاحظة الثانية** تتعلق بجوهر استعارة الآلة؛ وهي فكرة النظام. إذ تعمل الآلة بانضباط شديد، وفق نظام كلي يتحكم في كل أجزائها (ساهمت صناعة الساعات تحديدا في صياغة هذا التصور)، وهي الأجزاء التي تعمل بشكل متناغم وفق مبدأ كلي يجمع أجزاءها.. وهذه هي الفكرة التي جرى نقلها إلى النظام الاجتماعي.

أما سر التلازم بين استعارتي الجسد والآلة، فهو الحرص على إبراز فكرة النظام والتناغم.

لكن الأصل والمنطلق هو نقل عناصر «نظام الجسد» المخلوق والذي يحيل إلى خالق قدير، إلى نظام المجتمع والسياسة، حيث يستطيع الإنسان (العقلاني) أن يحاكي نظام الخالق. ونحن نثبت عملية النقل هذه بدليلين: الأول هو أن نشأة

العلوم الغربية الحديثة قامت في الأصل على افتراض وجود قوانين «علمية» وضعها الخالق في الكون، بحيث أن كل الطبيعة تسير وفق تلك القوانين، بالإضافة إلى افتراض وجود وهيمنة قانون السببية؛ والافتراضان معا دينيان في المنشأ؛ أما الدليل الثاني، فهو أن الإله حاضر دوما بشكل ضمني في استعارتي الجسم العضوي والآلة: ألم يصرح الفيلسوف الديكارتي ديكارت في أكثر لحظاته عقلانية أن الإنسان مثل الساعة، صنعه الإله وتركه يعمل لوحده وفق النظام الذي ركبه فيه؟

يظهر مما سبق أنه ليس من السهل الحديث عن العلاقة بين الدين والعلم الغربيين، خصوصا إذا تحررنا من خطاب العلمنة وسياقاته الإيديولوجية والسياسية؛ بل حتى في المجال السياسي، يفاجئنا مارسريل غوشيه في كتابه «**الدّين في الديمقراطية: مسارات العلمنة**»، الذي تفضل د.عبد الكريم عنيات بمراجعته في هذا العدد، بأن الانتقال في المجال السياسي من الدين (دولة الحق الإلهي) إلى الديمقراطية كان سطحيّا تماما! إذ يتعلق الأمر فقط بنقل لمضمون «التمثيل» بين الدين والديمقراطية؛

يظهر مما سبق أنه ليس من السهل الحديث عن العلاقة بين الدين والعلم الغربيين، خصوصا إذا تحررنا من خطاب العلمنة وسياقاته الإيديولوجية والسياسية.

لذا تتبعنا في **حوارنا مع د.إلياس بلكا** الأشكال التي أخذتها العلاقة بين الدين والعلم في السياق الغربي من القرون الوسطى إلى العصر الحالي، كما تناول الحوار أيضا العلاقة بين الدين والفلسفة الغربيين؛ أما في مجال إثبات الوجود الاجتماعي، فقد أوضح د.محمد عبد النور في دراسته «**جدلية الفصل والوصل بين الدين والعلم في الفكر الغربي**» أن «انتصار النزعة العلمية التي أسست للقطيعة مع الدين لم يقض نهائيا على حضوره، سواء في الوعي العلمي الغربي ذاته أو في واقعه كمؤسسات كنسية ما تزال تسجل حضورها وتأثيرها النسبي إلى غاية اللحظة في صلب الأحداث العلمية والسياسية»، لذا اضطر التفكير العلمي إلى أن يحاصر كل أشكال التفكير في الدين ليستطيع الانفصال عنه والحلول محله؛ أما في مجال الأدب والنقد، فتأثير الدين

عميق: كما أثبت ذلك د. مصطفى عطية جمعة في دراسته «**أثر الرؤية الدينية في النقد الأدبي الغربي**»، حيث بين أن الحركة النقدية الغربية - سواء القديمة أو الحديثة- لم تنفصل يوما عن جذورها الدينية والثقافية؛ وهو الاتصال نفسه الذي أثبته د.هشام المكي في دراسته «**حضور الإله في النظريات الإعلامية الحديثة: رصد في المظاهر والممارسات البحثية**»، حيث كشف عن حضور قوي للدين سواء في الأساس الإبستمولوجي للنظريات الإعلامية الغربية، أو في امتداداتها البحثية المعاصرة؛ ونظرا للتأثير الملحوظ للدين في مجالات معرفية عديدة، جاز لنا أن نتساءل مع الأستاذ سفيان البطل في دراسته «**نحو بناء نظرية في الإيمان العقلاني: وليام جيمس نموذجا**»: هل المعتقدات الدينية حقيقية؟ وهل المشاعر الدينية لها أثر عملي مفيد؟ وكيف يكون السلوك الديني أخلاقيا؟ باعتبار تلك الأسئلة مدخلا للبحث في نظرية الإيمان العقلاني على أساس إبستمولوجي بدراسة حقائق التجربة الدينية.

وتأتي النصوص المترجمة لتدعم فرضية الحضور القوي للدين في الغرب، ليس فقط في إبستمولوجيا المعرفة العلمية، بل أيضا في عمق الحياة الاجتماعية والمجال العام، حيث يتحفنا **الأستاذ عبد الرحمن أبو ذكرى** بترجمة نص: «**من الخلاص إلى التمكين: ملاحظات أوروبية على الدين الأمريكي**» للباحث الهولندي جان بريمر، والذي يقف عند التدين الأمريكي، ليبرز الحضور القوي والمتنامي للكنيسة في المجتمع؛ كما يقف عند خصوصيات ذلك الحضور، مبرزا أن الكنسية تلبي للمجتمع الأمريكي الحاجة للتمكين الذاتي بدل الخلاص الذي يبرز في التدين الأوروبي، وذلك في انسجام مع الثقافة الأمريكية حيث يتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون فُرادى بصورة غير مسبوقة، ويضمَحِل رأس المال الاجتماعي.

> **وتأتي النصوص المترجمة لتدعم فرضية الحضور القوي للدين في الغرب، ليس فقط في إبستمولوجيا المعرفة العلمية، بل أيضا في عمق الحياة الاجتماعية والمجال العام.**

أما الأستاذ طارق عثمان فقد ترجم للدورية نصا لأحد أبرز سوسيولوجيي الدين المعاصرين وهو براين تيرنر، وعنوانه: «**بيير بورديو وسوسيولوجيا**

الديـن»، حيـث انطلـق فيـه مـن أهميـة الديـن في النقاشـات الدائـرة حـول السياسـة الحديثـة والمجـال العـام، مركـزا بجهـد نقـدي عـلى بيـر بورديـو الـذي يتصـور الاجتماعـي بوصفـه حقـلا علمانيـا صراعيـا؛ حيـث بـيّن أن بورديـو لم يقـدم مسـاهمة كبـيرة لسوسـيولوجيا الديـن، ولكنـه رغـم ذلـك، قـدم لنـا عُـدّة مفهوميـة غنيـة ومثمـرة للتفكـير في الديـن.

أمـا الترجمـة الثالثـة فهـي بقلـم د.أحمـد محمـود إبراهيـم، الـذي ترجـم دراسـة ثنائيـة لـكل مـن مونيـكا برنـاردز وجـون نـواس بعنـوان «**التوزيـع الجغـرافي للفقهـاء المسـلمين إلى نهايـة القـرن الرابـع الهجـري**»، وتقـدم الدراسـة المترجمـة لمحـةً عامـةً عـن التوزيـع الجغـرافي للفقهـاء المسـلمين إبـان القـرون الهجريـة الأربعـة الأولى. مـع تحديـد النصيـب الإجـمالي الـذي شـارك بـه كلُّ مذهـب مـن مذاهـب الفقـه السُّـنية الأربعـة خـلال تلـك الفـترة، بالإضافـة إلى حـصر الفقهـاء الذيـن تحوَّلـوا مـن مذهـب إلى آخـر، وأولئـك الذيـن لم ينتسـبوا إلى مذهـب بعينـه. مـع التركيـز أساسـا عـلى التوزيـع الجغـرافي لهـؤلاء الفقهـاء في أنحـاء العـالم الإسـلامي. أمـا المراجعـة الثانيـة في هـذا العـدد فهـي بقلـم الأسـتاذ محمـد يـسري أبـو هـدور لكتـاب الجامعـي الفرنـسي أوليفييـه روا: «**الإسـلام والعلمانيـة**»؛ حيـث يناقـش الكتـاب العلاقـة الملتبسـة والشـائكة مـا بـين تصاعـد الإسـلام والعلمانيـة في الغـرب عمومـاً، وفي فرنسـا عـلى وجـه الخصـوص. وهـي علاقـة جدليـة تصادميـة إلى أبعـد حـد، خصوصـا في السـياق الفرنـسي.

أمـا المراجعـة الثالثـة فهـي بقلـم الدكتـور أيمـن عيـسى الـذي اقـترح علينـا كتـاب «**قـراءة داروين في الفكـر العـربي ١٨٦٠-١٩٥٠**» لصاحبتـه مـروة الشـاكري، وهـو الكتـاب الـذي يرصـد تأثـير الداروينيـة في الفكـر العـربي الحديـث عـلى مسـتويات عـدة: فكريـة، ولاهوتيـة، واجتماعيـة، وسياسـية. كـما تنـاول الكتـاب رد الفعـل العـربي المسـيحي مـن خـلال رصـد تفاعـل الكنيسـتين البروتسـتانتية والكاثوليكيـة السـوريتين مـع الفكـر الداروينـي.

أمـا الدراسـات خـارج الملف، فنسـتهلها بدراسـة د.عـراك جـبر شـلال الموسـومة بـ «**قاعـدة الفهم الجمهـوري للشريعة وآثارها عنـد الشـاطبي في الموافقـات**» التـي حـرص فيهـا عـلى توضيـح معنـى الفهـم الجمهوري للشريعة، وبين فيها أنّ كل أصلٍ لا تفهمه إلا

النخبة فهو ليس من الأصول العامة للشريعة الإسلامية، وبالتالي فلا يجوز تنزيل أحكام التكفير أو التبديع أو التفسيق لمن خالفه؛

أما د. الحسن مصباح، فقد خصص دراسته «**تحولات المعرفة الدينية الإسلامية: من العلم الشرعي إلى الفكر الإسلامي**»، ليرصد مظاهر المأزق الذي تعيشه المعرفة الدينية في إطار التحول المعرفي الذي يعرفه العالم الإسلامي، والذي يعرف تصاعدا للفكر الإسلامي على حساب العلوم الشرعية؛ رغم أن الفكر الإسلامي لم يستطع أن يتبوأ الموقع الشرعي والتشريعي الذي كان للعلوم الشرعية من قبل فيما يخص البت في شرعية الإنتاج المعرفي؛

أما د. عبد العزيز بوالشعير في دراسته «**الأساس الأخلاقي لترتيب سلم الحاجات في علم النفس الحديث**»، فقد انطلق من نظرية سلّم الحاجات عند أبراهام ماسلو التي تصنِّف الحاجات الإنسانية إلى الحاجات الفيزيولوجية، وحاجات الأمن، والانتماء، والتقدير، وتحقيق الذات.

ليدرس علاقة سلّم الحاجات في علم النفس الحديث بمنظومة الأخلاق التي تحكم عملية ترتيب الحاجات الإنسانية؛

أما د. أحمد أبركان، في دراسته: «**عندما تستحيل التكنولوجيا إلى إيديولوجيا**»، فقد تطرق لمناقشة «عصر ثورة المعلومات»، برصد تأثير التكنولوجيا الابتكارية في النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. وفي هذا السياق، أصبح الإعلام الغربي متحالفا مع السياسة؛ حيث بين أن الوظائف الإيديولوجية هي التي تحرك كل مستجد تكنولوجي.

وإننا إذ نخلص إلى أن الدين حاضر بشكل بارز في المعرفة العلمية الغربية، فإننا نعتقد أنه ينبغي استثمار هذه النتيجة بشكلين متوازيين:

فنعيد النظر في المعرفة الغربية - كل من زاوية تخصصه- التي أصبحت معممة على العالم باعتبارها معرفة «علمية» صارمة، لنفصل فيها بين ما هو علمي صرف وما هو ديني كامن، ثم نعيد فتح تلك المعرفة على الإنساني؛ فإذا كانت العلوم الغربية بحمولتها الدينية الكامنة قد قدمت للعالم كل هذه الخيرات والفوائد، فلنتصور الإمكانات الهائلة التي قد تنفتح إذا ما فتحنا المعرفة الغربية على الثراء الإنساني المتنوع! أما في السياق الإسلامي الداخلي، فينبغي

التفكير بشكل جدي ومبدع، ودون «أي عقدة نقص»، قد تبرز نتيجة سنوات من حصار سلطة مقولة «خطاب العلم مقابلا لخطاب الدين»، في إعادة اكتشاف مساحات الوصل غير المطروقة بين الفكر الإسلامي وعلوم الوحي وبين باقي العلوم، غير أنها مهمة ليست باليسيرة، ومحاذيرها كثيرة؛ فترسبات المدرسية العربية فصلت بين منطقي العلوم الإنسانية والاجتماعية والدقيقة من جهة، وعلوم الوحي من جهة ثانية، فتجدنا أمام عقليتين ونمطي تفكير وأدوات منهجية مختلفة إلى حد التباين؛ كما رسخت مفهوم التخصص في العلوم، وهو وإن كان ضروريا في العصر الحالي، فإننا نحتاج أيضا عقلا يجمع بين التكوينين الشرعي والعلمي ليكون مؤهلا لإقامة هذا الوصل المنشود؛ ناهيك عن ضرورة الإبداع في ابتكار الأرضية النظرية المناسبة والعدة المنهجية الملائمة لهذا الوصل.

ولعل ما تقوم به دورية نماء المحكمة لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، جهد متواضع في هذا الاتجاه، على الأقل بالتحسيس بهذه القضية واحتضان باحثيها.

هشام المكي

مدير التحرير